الفساد المالي والإداري وانعكاسه على التنمية في العراق بعد عام 2003

د. فلاح مبارك بردان ـ جامعة الأنبار ـ العراق
أ.د. محمد حردان علي ـ جامعة الأنبار ـ العراق

الملخص

من أهم نتائج التغيير السياسي في العراق بعد 2003، هو انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، ولأن للفساد المالي والإداري انعكاسات على مختلف جوانب الحياة العراقية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فان انعكاسه على التنمية يبدو واضحاً كونه يؤدي الى تعطيلها، ويتجلى ذلك واضحاً في إطار فهمنا للتنمية باعتبار أن هوية مفهوم التنمية هي مفهوم "التغيير"، فالتنمية في جوهرها عملية تغيير يشمل الإنسان والمجتمع والدولة على المستوى الرأسي، ويتغلغل في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعمرانية والأخلاقية الى غير ذلك على المستوى الأفقي.

أن الهدف من هذا البحث يتمثل في تبيان مدى انعكاس ظاهرة الفساد المالي والإداري على مسيرة التنمية في العراق بعد عام 2003، انطلاقاً من فرضية مفادها أن الإستراتيجية التنموية في العراق بعد تغيير النظام السياسي عام 2003 تصطدم بمجموعة من المعوقات والمتغيرات الداخلية التي تسببت بدورها في تأخير إنضاجها، ويأتي في مقدمتها تفاقم ظاهرة الفساد المالي والإداري.

وبغية تحقيق هدف البحث وتمشياً مع فرضيته، فقد تم توزيع هيكليته على ثلاثة مباحث، ينصرف المبحث الأول الى تحديد مفهوم الفساد وأنواعه وأسبابه.

ويسعى المبحث الثاني الى تلمس إستراتيجية التنمية للحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003، أما المبحث الثالث فقد وضح انعكاس الفساد المالي والإداري على التنمية في العراق بعد عام 2003. وأخيراً جاءت الخاتمة لتسجل ما يمكن ذكره في نهاية البحث.

Abstract:

One of the most important consequences in Iraq After 2003, of the is the spread of financial and administrative corruption, and since the financial and administrative corruption have repercussions on various aspects of life, economic, social, political and cultural, its reflection on development seems clear that it leads to disabling it, and this is evident in our understanding to Development as a concept of "change." So the Development is a process of change that encompasses man, society and the state at the vertical level and it's integrated in all aspects of political, economic, cultural, social, urban and moral life, Horizontal level.

The objective of this research is to highlighting the consequences arranged on the financial and administrative corruption phenomenon on the development process in Iraq after 2003, based on the assumption that the development strategy in Iraq after the change of the political system in 2003 confronted many obstacles and internal variables, which in turn delayed their progress, and one of major obstacles represent in financial and administrative corruption phenomenon.

In order to achieve the objective of the research and in line with its assumption (hypothesis), the researches divided into three sections, the first section deals with the concept of corruption and its types and causes. While The second section concern with the development strategy of the successive Iraqi governments after 2003. The third section illustrates the reflection of financial and administrative corruption on development in Iraq after 2003. Finally, the research ends with conclusion.

المقدمة:

يعد الفساد المالي والإداري ظاهرة ممتدة عالمياً، فهي تتوزع لجميع دول العالم، لذا فأن العراق لا يتفرد بهذه الظاهرة، فقد سبقته اليها دول عديدة منها في أوروبا عقب النهضة الصناعية وما رافقها عن توفر أموال طائلة دفعت الى الانتشار السريع للفساد المالي والإداري، كما ظهرت أولى حالاته في الصين في عهد الإمبراطور "شنغ سونغ" عام 1069. كذلك حاول العلامة "أبن خلدون" التصدي للرشوة والفساد (1332- 1406) حتى وصل الأمر بإقالته من منصبه، وبرز في ذات الاتجاه "ميكافيلي" في إيطاليا، و"كريستوفر" و"إيفيل" في بريطانيا وغيرهم.

والحقيقة أن وجود الفساد في العراق ليس وليد التغيير الحاصل بعد التاسع من نيسان للعام 2003، وإنما تواجد الفساد فيه منذ القدم، فقد عانى المجتمع العراقي من أوضاع الفساد منذ تشكيل دولته عام 1921.

ولعل ما تفرد به العراق بعد التغيير عام 2003، أن تفاقمت ظاهرة الفساد حتى الوقت الحاضر، حتى أن منظمة الشفافية الدولية للفساد قد صنفت العراق في المرتبة الثالثة في تسلسل الدول المبتلية بالفساد، الأمر الذي جعل العراق يعترف بالفساد علناً بعد أن أدرك وجوده فيه، وشن حرباً مقدسة ضده، اشترك فيها الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، ورجال الدين، والعلماء، والباحثين، والأكاديميين، والتربويين، والجهات الرسمية التشريعية منها والقضائية والرقابية والتنفيذية، وبدرجات متفاوتة.

ولأن للفساد المالي والإداري انعكاسات على مختلف جوانب الحياة العراقية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فان انعكاسه على التنمية يبدو واضحاً كونه يؤدي إلى تعطيلها، ويتجلى ذلك واضحاً في إطار فهمنا للتنمية باعتبار أن هوية مفهوم التنمية هي مفهوم "التغيير"، فالتنمية في جوهرها عملية تغيير يشمل الإنسان والمجتمع والدولة على المستوى الرأسي، ويتغلغل في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعمرانية والأخلاقية الى غير ذلك على المستوى الأفقي.

أن الهدف من هذا البحث يتمثل في تبيان مدى انعكاس ظاهرة الفساد المالي والإداري على مسيرة التنمية في العراق بعد عام 2003، انطلاقاً من فرضية مفادها أن الإستراتيجية التنموية في العراق بعد تغيير النظام السياسي عام 2003 تصطدم بمجموعة من المعوقات والمتغيرات الداخلية التي تسببت بدورها في تأخير إنضاجها، ويأتي في مقدمتها تفاقم ظاهرة الفساد المالي والإداري.

وبغية تحقيق هدف البحث وتمشياً مع فرضيته، فقد تم توزيع هيكلته على ثلاثة مباحث، ينصرف المبحث الأول إلى تحديد مفهوم الفساد وأنواعه وأسبابه.

ويسعى المبحث الثاني الى تلمس إستراتيجية التنمية للحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003، أما المبحث الثالث فقد وضح انعكاس الفساد المالي والإداري على التنمية في العراق بعد عام 2003. وأخيراً جاءت الخاتمة لتسجل ما يمكن ذكره في نهاية البحث.

التعريف بالفساد: مفهومه وأنواعه وأسبابه

أن الفساد مشكلة معقدة تتداخل فيها الكثير من العوامل والقوى، ويعبر المسؤولون الحكوميون، والسياسيون، والنخبة من البيروقراطيين، ورجال الأعمال والوسطاء، وصغار المسؤولين، والأفراد المهتمون، كل هؤلاء يشكلون العناصر الرئيسة في الفساد. والفساد، وفق حجم هذه العناصر وتواجدها في دوائر الدولة، فأنه ذو تأثير كبير غالباً ما يكون أثره تدميرياً على التنمية بمستوياتها الرئيسية والأفقية، ويسهم في تدمير ثقة الشعب، وإفساد المؤسسات، وسير عمل الدولة، مما يوفر الفرص السانحة لامتداد جذور الفساد عميقاً في البنى الاجتماعية والنفسية. وعليه فأن التعريف بالفساد يتطلب تحديد مفهومه، وأنواعه، وأسبابه.

أولاً: مفهوم الفساد

المعنى اللغوي للفساد يقال "فسد" الشيء- "يفسد" بالضم "فساد" فهو فاسد، و"أفسده ففسد" والمفسدة هي ضد المصلحة [1]. والفساد أخذ المال ظلماً، أو يعني التلف والعطب ويراد به لغوياً الجدب والقحط [2]. وحسب التفسير العلمي الصرف يعني التحلل العضوي للمادة بتحلل الجراثيم والتفسير لمعنى كلمة (Corruption) تعني السبب في التغيير من الصالح الى السيء، أو بكلمة واحدة تعني المفردة مضادة للنزاهة (Dishonest) الأذى (Wiked) أو السوء (Bad)، وتعني كذلك تعفنت الجثة بعد الموت، أو تعني الفساد والإفساد والتعفن، أو العمل

المقابل للرشوة [3]. وكذلك يشير المعنى اللغوي للفساد إلى أنه الخلل واختلاط الأمور بما يؤدي الى الضرر والخروج من الاعتدال والاستقامة [4].

والإفساد هو كل ما تغير من استقامة الحال. وأبرز أوجه الفساد في القرآن الكريم هو المعاصي، وقد جاء في قوله تعالى "واذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون الا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون" [5].

وكذلك وجه آخر للفساد ، فهو يعني الخراب بالظلم والجور، بدلالة قوله تبارك وتعالى "واذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل" [6].

أما المعنى الأصطلاحي للفساد فقد تواردت العديد من التعاريف، حيث عرفه كلاً حسب اختصاصه، فأصحاب القانون والاتجاه القانوني يعدون الفساد انحرافاً في الالتزام بالقواعد القانونية. وهنالك إجماع على أن للفساد أثراً مدمراً على القانون والقضاء عندما يطاله ويشمله بمؤثراته المهلكة [7]. بينما ينظر علماء الاجتماع إلى الفساد باعتباره علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة [8]. ويرى المختصون في مجال الإدارة العامة أن الفساد هو الاستغلال أو التوظيف غير المشروع للصلاحيات الإدارية أو المنصب الحكومي المخول على وفق القانون أو من خلال غيره، او بناءً على يتمتع به من أداء خدمة عامة ويكون ذلك الاستغلال لأغراض شخصية أو نفعية أو لميول عاطفية أو قبلية، أو كل ما يدخل تحت نمط المحسوبية والمنسوبية، وبما يخل في حيادية وعدالة العمل الإداري [9].

أما المؤسسات المالية الدولية ذات الصفة الاقتصادية، منها البنك الدولي فأنه يعرف الفساد بأنه استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. وصندوق النقد الدولي الذي له مفهومه الخاص للفساد حيث يراه عبارة عن علاقة الأيدي الطويلة الممتدة التي تهدف الى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة من الأفراد [10].

وجاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد= أنه سوء استخدام السلطة العامة لربح أو منفعة شخصية [11]. أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2004، فلم تعرف الفساد تعريفاً فلسفياً أو وصفياً، وإنما ذهبت الى تعريفه من خلال الإشارة الى الحالات التي يترجم فيها الفساد الى ممارسات فعلية على أرض الواقع، ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص، والاختلاس بجميع وجوهه، والمتاجرة بالنفوذ وإساءة استغلال الوظيفة، وتبييض الموال، والثراء غير المشروع، وغيرها من أوجه الفساد [12].

وهناك من يعرف الفساد على أنه سوء استخدام أطراف حكومته أو موظفين عموميين للمناصب والموارد العامة، أو استخدامهم لأشكال غير شرعية من النفوذ السياسي.

وكذلك يعرف الفساد بأنه استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة، بهدف الحفاظ على أو تعزيز الموقع في السلطة، أو للإثراء أو كليهما [13].

ومهما يكن من أمر فأن الفساد بمفهومه الشامل هو مرض اجتماعي خطير جداً اذا انتشر في أي مجتمع أنهار المجتمع بجميع مؤسساته العامة والخاصة، مما يؤدي بشكل حتمي الى زعزعة أمن واستقرار أي بلد في العالم، وهو التلف والخلل والاضطراب، ويعني ألحاق الضرر بالأفراد والجماعات، وهو ناشئ عن سلوك الإنسان وحده [14].

ثانياً: أنواع الفساد.

يكون الفساد عادةً على المستويين السياسي والبيروقراطي، مع ملاحظة أن الفساد السياسي يمكن أن يكون مستقلاً بدرجة أو بأخرى عن الفساد البيروقراطي، ويمكن أن تكون هناك بينهما درجة عالية من التشابك

والتداخل، وعادة ما يرتبط الفساد السياسي بالفساد المالي عندما تتحول الوظائف البيروقراطية العليا الى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد، وغالباً ما تكون مظاهر الفساد متداخلة، ويكون انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار المظاهر الأخرى. والفساد المالي والإداري نتيجة حتمية للفساد الأكبر فساد الأخلاق والضمائر، وهو الفساد الأخلاقي والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بالسلوك الشخصي للفرد وتصرفاته [15]. وتأسيساً على ذلك فأن أنواع الفساد هي: [16].

1. الفساد السياسي:

ويعني سوء استخدام المكانة السياسية بهدف الحصول على المكاسب الشخصية، والذي من شأنه حرمان أولئك الذين يحتاجون للخدمات الأساسية، ويؤدي بالتالي الى فقدان الأمل، الأمر الذي يغذي بدوره النزاع والعنف. وهذا ما أكده "بيتر أيجن" رئيس منظمة الشفافية الدولية، داعياً الى ضرورة تظافر الجهود لإدخال النزاهة والمساءلة الى أجهزة الحكم، ولوقف الرشاوي التي تقدمها الشركات العالمية، ولوقف تدفق الممتلكات المسروقة الى حسابات سرية في الغرب [17].

ويتمثل الفساد السياسي بمظاهر منها:

أ. فساد القمة وهو فساد الحكام والرؤساء وأبناء وزوجات وأقارب وأصدقاء رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو الوزراء وغيرها من العناوين في المناصب الحكومية العليا.

ب. الفساد المؤسساتي وهو فساد أعضاء المؤسسات السياسية من أعضاء البرلمان والوزراء والنخب الحزبية. ومن مظاهر هذا الفساد هو حصول كبار المسؤولين الحكوميين والسياسيين على عمولات لقاء العقود والمناقصات والصفقات للمشاريع الكبيرة، وكذلك سحب الأموال بشكل قروض وتسهيلات

مصرفية من البنوك بدون ضمانات، ووضع اليد على المال العام، والحصول على مواقع وظيفية متقدمة وعليا للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، والحصول على رشاوي لتسهيل عقد الصفقات لرجال الأعمال والشركات الوطنية والأجنبية، وكذلك عملية تزوير الانتخابات، واستخدام الأموال العامة لشراء أصوات الناخبين والحملات الانتخابية [18].

2. الفساد الإداري:

هو انحراف عن قواعد العمل الملتزمة في الجهاز الإداري، ويكون سلوكاً إدارياً غير رسمي وبديلاً عن السلوك الإداري الرسمي، وهو ما يطلق عليه المعيار الوظيفي [19]. ويتمثل الفساد الإداري بالانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية والمخالفات التي تصدر من الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، وانتهاك منظومة التشريعات والقوانين والأنظمة النافذة. ومن أنماطه البيروقراطية عدم احترام الوقت الوظيفي، والامتناع عن أداء العمل المطلوب منه، وعدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء، والانحرافات السلوكية من قبيل إفشاء الأسرار الوظيفية، وعدم المحافظة على كرامة الوظيفة، وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية وممارسة المحاباة الشخصية [20].

وللفساد الإداري مظاهر عديدة منها [21]:

أ. العمولات Commision وهو ما يطلبه أو يفرضه الموظف المسؤول في أحدى المصالح العامة من المؤسسات التجارية العاملة أو العملاء من الأفراد والمؤسسات نظير تسهيل حصولهم على عمل تجاري أو أنجاز مصالحهم لدى المؤسسة التي يعمل بها.

ب. الرشوة Bribery وهي عادة تقدم من قبل المستفيد من الخدمة للموظف المسؤول من أجل تسهيل الحصول على الخدمة، والتي غالباً ما تكون على حساب الآخرين.

ت. الاختلاس والسرقة Theft and Fraud من قبيل السطو على ممتلكات المؤسسة أو استغلالها بطريقة غير مشروعة فتحصل من قبل الموظف الذي سلم أمانة فاستغل ضعف الرقابة للحصول على مكاسب غير مشروعة.

ث. التفضيل والمحسوبية Favoritism التي تؤدي الى ضعف الإنتاجية وهدر الإمكانيات كنتيجة حتمية لعدم الالتزام بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

3. الفساد المالي:

وتعكسه الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير الأعمال الإدارية والمالية في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والمؤسسات العامة. ويتجلى ذلك واضحاً في الرشاوي والاختلاس والمتاجرة بالوظيفة والتهرب الضريبي والكمركي. وعندما تكون الحكومة بائعاً أو مشترياً للسلع والخدمات، يصبح هذا النشاط مجالاً خصباً للفساد. وتعد الرشوة في العقود لب الفساد المالي.

وفي هذا السياق يبدو من الضروري الاعتراف بأن المجال المالي هو المحرك والدافع الأساسي لظاهرة الفساد المالي، حيث تستغل مواقع المسؤولية لتحقيق مكاسب مادية بطرق مخالفة للقوانين والقواعد المعتمدة في العملية المالية. والمال عصب الحياة البشرية، يؤدي دوراً بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب، ومن خلاله تدار الشؤون العامة وتقدم الخدمات العامة. والمال وسيلة من وسائل حركة الحياة، والأمر يتعلق بسايكولوجية المال حيث يرتبط بغريزة النفس البشرية حتى أنه يصبح كل شيء في الوجود، ويكون الغاية المثلى والهدف الأسمى [2 2].

ويبدو الإسراف في استخدام المال العام من خلال سلوكيات مختلفة عبر المبالغة في الإنفاق على الأبنية والأثاث والمبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية وغيرها من مظاهر البذخ والتبذير للمال العام.

4. الفساد القضائي:

وهو الفساد الذي يعد احد العوامل الرئيسة التي تساعد على تفشي الفساد في جميع أركان المجتمع والدولة، لأن القضاء هو الميزان الذي تضبط به العلاقة ما بين الأفراد والدولة أو العلاقة بين الأفراد بعضهم ببعض، ويؤدي الفساد القضائي الى اختلال ميزان العدل، وهذا الفساد هو الأخطر ذلك لأن القضاء هو الحارس الأمين للقانون من خلال تطبيقه على جرائم الفساد وإنزال العقاب على المفسدين، وفي ظل الفساد القضائي يتحول القاضي لأداة بيد الجناة وتتحول المحاكم الى أماكن للمزايدات (التجارية) للمصلحة العامة والمال العام وللحقوق والمصالح المختلفة، وخيانة القاضي للأمانة تعني ضياع القانون وانهيار المجتمع، لأن السلطة الأخيرة الرادعة قد سيطر عليها المفسدون المتنفذون على المقدرات العامة وبإمكانهم تطويع القوانين والقضاء لحمايتهم من الوقوع تحت طائلة المسؤولية، أما تفشي الفساد في الجهاز القضائي فله عوامل عديدة أهمها المحسوبية والمعايير الشخصية والحزبية في انتقاء القضاة وارتباط قسم كبير منهم بالأجهزة الأخرى، وكيف بالقضاء وهو فاسد وغير مستقل أن يحمي المنظومة المؤسساتية للدولة وتنهار تلك المنظومة بكاملها [23].

وبما أن الأخطر في أنواع الفساد هو الفساد الكبير وفساد القمة والفساد المؤسساتي، وهو يرتكبه، كما أسلفنا، الرؤساء والوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين، وخاصة في مجالات العقود والمشاريع الكبيرة والصفقات المختلفة، فيجب أن يؤازر العمل القضائي العمل العمل البرلماني فيما يتعلق بدوره الرقابي، حيث بإمكان السلطة التشريعية (البرلمان) مساءلة ومحاسبة هؤلاء، وعندما تتولى عملية المحاسبة والمساءلة هيئة قضائية فأن القضاة وحدهم من يتولى ذلك، أما القضاء السياسي فيشترك هنا أعضاء من السلطة التشريعية مع القضاة، ويجب أن لا يكون تحريك ملفات المحاسبة والمساءلة متوقفة على إجازة ضمنية أو صريحة من السلطة التنفيذية، وهنا تكون استقلالية القضاء مشوهة،

والقضاء ينتظر الموافقة من السلطات الأخرى لمحاكمة المفسدين وخاصة الكبار ونجاح محاكمة هؤلاء يتوقف على مدى استقلالية القضاء [24].

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن الفساد، بكل أنواعه ومظاهره، غالباً ما ينتشر أثناء المرحلة الانتقالية، حيث تكون روح المواطنة غائبة وسيادة القانون منعدمة، وخلال هذه المرحلة تتحول المناصب والمواقع الحكومية والوظيفية العليا الى مصادر لجمع الثروات الطائلة على حساب المصلحة العامة.

ثالثاً: أسباب الفساد

لاشك من توفر الأسباب التي تقف خلف كل حالة فساد، وتتبع هذه الأسباب وتحديدها يشكل الدعامة الأولى للوقوف على نوعية الفساد ومظاهره، وبالتالي الاهتداء الى معالجته. وعلى العموم فأن أسباب الفساد تتقسم على ما يلي:- [25]

1. أسباب سياسية: ويقصد من ذلك غياب الحريات العامة، وتحجيم منظمات المجتمع المدني، وضعف الأعلام والرقابة.
2. أسباب اقتصادية: ويقصد بها ضعف الاستثمار، وهروب رؤوس الموال الى الخارج، وقلة فرص العمل، وزيادة مستويات البطالة والفقر.
3. أسباب اجتماعية: والناجمة عن آثار الحروب ونتائجها، والتدخلات الخارجية، والتركيبات الطائفية والعشائرية، والمحسوبيات، والقلق الناجم عن عدم الاستقرار والفقر، وتدني مستويات التعليم.
4. أسباب إدارية وتنظيمية: وتشمل الإجراءات المعقدة (البيروقراطية)، وغموض التشريعات وتعددها.
5. أسباب سايكولوجية: وهي التي تلعب شخصية الفرد وطباعه وما جبل عليه دوراً أساسياً في سلوكياته، وتوفر عقد النقص أرضية خصبة ومناخاً صالحاً للفساد.

6. غياب الوازع الديني: فالإنسان مجبور على الخوف من الله سبحانه وتعالى، وغياب الضمير يبيح للإنسان كل ما هو غير مشروع ولا جائز.

ولا يفوتنا القول في هذا السياق أن الفساد ينشأ، إضافة الى الأسباب أعلاه، نتيجة لعدم دقة أنظمة إدارة الدولة المتوافرة، وسيادة بعض القيم التقليدية، ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، والمسارات الثقافية، والجشع والمحسوبية، ناهيك عن أن غياب الضوابط الإدارية أو القانونية، ووجود ضوابط قابلة للالتفاف والمناورة، تعمل بمجموعها على توفير أرض خصبة للفساد.

إستراتيجية التنمية للحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003

أن محاولة السعي الى تلمس إستراتيجية التنمية للحكومات العراقية التي تعاقبت على إدارة الدولة بعد التغيير السياسي الحاصل بعد التاسع من نيسان للعام 2003 حتى الوقت الحاضر تتطلب التطرق أولاً الى واقع التنمية في العراق قبل التغيير بغية التعرف على هذا الواقع الذي ورثته هذه الحكومات المتعاقبة، وعليه سوف تكون مادة المبحث هذا وفق الفقرتين التاليتين:-

أولاً: واقع التنمية في العراق قبل عام 2003.

منذ تأسيس دولة العراق الحديثة عام 1921، وقبولها عضواً في عصبة الأمم عام 1932، ورثت اقتصاداً متدنياً يرزح تحت هيمنة علاقات إقطاعية وقدرات زراعية تكاد تكون بدائية، وهي الحالة التي لازالت قائمة في الكثير من جوانبها حتى الوقت الحاضر، ويمكننا وصفها ببساطة بالاقتصاد المتخلف بكل ما ينطوي عليه هذا التوصيف من الخصائص المعتادة، والذي انعكس على تدني دخل الفرد مما تسبب في انخفاض متوسط العمر، وتفشي ظاهرة الأمية، وكثرة الولادات [26].

وخلال العقود الثلاثة ما بين خمسينيات وثمانينيات القرن المنصرم، كانت عمليات التنمية تتم من خلال تنفيذ الخطط الخمسية التي تعامل

بموجبها مع العائدات النفطية المتواضعة، وتوظيفها في تمويل المشروعات الإنتاجية على اختلافها، وذلك على الرغم من نقص كفاءة الإدارات الحكومية المتعاقبة والعوائق الكبيرة التي واجهتها الدولة، فكانت النتيجة ارتفاع دخول الأفراد حتى صار البعض يصف هذه المرحلة بالفترة الذهبية، غير أن الانتكاسة التي منيت بها التنمية في العراق قد تزامنت مع التغير الحاصل في السلطة عام 1979 صعوداً، والتي كان لها تأثيرات كبيرة على طبيعة الخطط التنموية. وقد مثلت هذه المرحلة، منذ عام 1979 وحتى عام 2003، مرحلة انتقالية بكل ما تعني الكلمة وعلى جميع الصعد. فقد أجهضت التأثيرات السياسية والأزمات المتلاحقة كل خطط التنمية التي كان الشعب العراقي بحاجة اليها، حتى أصبحت التنمية ضرباً من الخيال، حيث غيبت فيها جميع مظاهر التنمية وفي مقدمتها التنمية السياسية فلا مشاركة سياسية حقيقية، ولا انتخابات ديمقراطية نزيهة، ولا تعددية حزبية، ولا حتى احترام لأبسط حقوق المواطن العراقي.

ولعل تحديد ملامح النظام السياسي في العراق خلالها يعطي توصيفاً لواقع التنمية فيها وهي:- [27]

1. زيادة النفوذ الحزبي التسلطي، والنفوذ والتكتل القرابي داخل مؤسسات الدولة مما أدى الى اختلال الثقافة السياسية لدى النخبة الحاكمة بصورة كبيرة، وأصبحت السلطة تجسيداً لهذه العلاقات.

2. تحول مؤسسات الدولة، بفعل احتكار السلطة، الى دولة أجهزة أمنية قائمة على قاعدة العنف المطلق، فافتقدت الدعم الشعبي والمساندة الجماهيرية والذي أدى الى إخلاء المجتمع من محتواه السياسي والاقتصادي والثقافي.

3. شخصانية السلطة وتركزها في شخص رئيس الجمهورية من خلال منحه صلاحيات واسعة وفق الدستور العراقي لعام 1970، فاتجهت السلطة نحو

حصرها في رئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت رئيس مجلس قيادة الثورة (المنحل) ورئيس الوزراء، والقائد العام للقوات المسلحة، والمشرف على الأجهزة الأمنية، وأمين سر القيادة القطرية لحزب البعث (المنحل)، لذلك كانت السمة البارزة للنظام السياسي العراقي هي مركزية دور رئيس مجلس قيادة الثورة (المنحل) بصورة مطلقة.

4. غياب الرقابة التشريعية على أعمال الحكومة، بسبب ضعف المؤسسة التمثيلية التي تشكلت عام 1980، أمام مجلس قيادة الثورة (المنحل) الذي كان يتجاوز هذه المؤسسة، من ناحية الاختصاص، الأمر الذي تسبب في اتخاذه القرارات المصيرية والكارثية في حياة الشعب العراقي، إضافة الى ضعف المؤسسة التمثيلية في متابعة ومراقبة أعمال الحكومة.

5. انعدام الحريات العامة، ومصادرة الحقوق والحريات السياسية، وإهدار حقوق الإنسان تحت ذريعة وجود خطر داخلي وتآمر خارجي، واستخدام الأساليب غير الإنسانية في التعامل مع القوى السياسية المعارضة.

6. غياب دور منظمات المجتمع المدني، والتي تمثلها وسائل الأعلام والنقابات والمنظمات المهنية وهي تابعة للنظام السياسي القائم، والسيطرة عليها من قبل الأجهزة الحزبية بصورة كاملة.

ولا شك أن جميع هذه الملامح قد كان لها تأثيرها على التنمية، والتي أجهضت كل خطط التنمية، مما ضاعف من معاناة الشعب العراقي بحيث أصبحت الظروف من الصعوبة بمكان حتى أن معدل دخل الفرد العراقي السنوي انخفض الى أقل كثيراً عن ما يتقاضاه العامل الهندي غير الماهر شهرياً، ثم أن ديون العراق قد تراكمت، إضافة الى ما تسببته الحروب التي خاضها النظام العراقي السابق من خسائر، كان بالإمكان توفيرها لخلق فرص تنموية من شأنها الارتفاع بمستوى تقدم العراق الى مصاف العديد من دول العالم

المتقدمة ، على عكس ما ألحقت به من دمار هائل أعاد بالعراق الى عصر ما قبل الصناعة. وكانت النتيجة دخول العراق في متاهات غير محسوبة أدت الى احتلاله عام 2003 ، لتنتهي بذلك مرحلة سياسية استمرت لمدة ناهزت 35 عاماً.

ثانياً : الإستراتيجية التنموية للحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 .

عقب دخول القوات الأمريكية الى العراق عام 2003 لم تخل سياساتها من آثار تركت بصماتها واضحة على البنى والمؤسسات ومرافق الدولة ليدخل العراق في مرحلة تدميرية أخرى حيث تعرضت هذه البنى والمؤسسات والمرافق لأعمال التخريب والنهب والسلب والإحراق وتهديم ما تبقى من البنى التحتية بصورة كاملة، لتفاقم مشكلة الاقتصاد بمجمل قطاعاته، فكان على الإدارة الأمريكية في العراق، والحكومات العراقية التي تشكلت بعد الاحتلال، القيام بمحاولات إعادة الأعمار. ويبدو أن هذه المحاولات قد بدت، كما يتضح فيما بعد، خجولة رغم ضخامة الأموال التي رصدت لها ، لكن النتيجة وللأسف مخيبة للآمال، فقد رافقتها العديد من الإشكاليات والمعوقات.

1. الإدارة الأمريكية

تبنت الإدارة الأمريكية في العراق بعد الاحتلال عملية تحويل الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الموجه من قبل الدولة الى الخصخصة واقتصاد السوق، وجاء هذا التحويل ضمن إستراتيجيتها لإدارة العراق. وتجدر الإشارة الى أن مسألة هذا التحول ليست مفاجئة للعراقيين باعتبارهم يدركون جيداً طبيعة السياسة الاقتصادية الأمريكية القائمة على اقتصاد السوق، غير أن الذي لم يكن متوقعاً وبعيداً عن دائرة تفكيرهم واقع الاضطرابات التي حصلت على المستوى الأمني، وسياسة التخبط الواضح والمتسرع وغير العلمي في تحويل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق [28].

ولعل من بين أبرز معالم الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 أنه أتاح فرصاً كبيرة لإهدار المال دون أي رادع أو وازع سعياً لخلق بيئة اقتصادية تسهل عملية التحول دون الرجوع الى خصوصية الوضع العراقي، اذ أنه يعاني أساساً من اقتصاد مدمر بالكامل، والقطاع الخاص هو الآخر يعاني من ضغطاً كبيراً وعدم قدرته على مجاراة القطاع الخاص الأجنبي، مما خلق خللاً واضحاً في بيئة الاقتصاد الداخلي أمام التحديات الداخلية والخارجية [29].

وإذا كان العراق قبل الاحتلال يعاني من البطالة بنسب كبيرة، فأن البطالة قد تفاقمت بعد عام 2003 نتيجة حل الكيانات الأمنية العراقية وبعض الوزارات ذات الصلة والاجتثاث العشوائي، إضافة الى إطلاق الألوف من السجناء والمعتقلين في الأيام الأخيرة من عهد النظام العراقي السابق وبعد انهياره أيضاً، الأمر الذي رفع من نسبة البطالة، وانتشار الفقر، وتدهور الأوضاع الأمنية، وبالنتيجة أثر ذلك في استقرار المجتمع العراقي. ولقد أدت البطالة الى خلق مشكلة، وجدت الحكومات العراقية المتعاقبة فيما بعد نفسها أمام مواجهة مشكلة متفاقمة يصعب معالجتها.

والى جانب البطالة، فقد شهد العراق أسوء أنواع الفساد في مفاصل الدولة، الأمر الذي أصبحت فيه الإدارات الحكومية في العراق من أولويات أهدافها الانتفاع من مغريات المناصب وما يترتب عليها من رواتب ومخصصات ضخمة، والاستفادة من العقود الى غير ذلك [30].

ولهذا أصبح العراق في وضع يمكن أن تصفه بالوضع المتأزم وعلى حافة الانهيار، وهو ما تؤكده التظاهرات الجماهيرية التي تجري في كل يوم جمعة بعد الخامس والعشرين من شباط 2011 ولا زالت مستمرة حتى الوقت الحاضر، وذلك للقناعة السائدة بأن المبالغ التي يتم تخصيصها لإعادة الأعمار، أو لتوفير مستلزمات البطاقة التموينية، أو لتأمين الطاقة الكهربائية الى آخره من المجالات، غالباً ما يجري تحويلها الى الحسابات الخاصة والمستفيدين والمقربين.

نستنتج في ضوء ما تقدم أن واقع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، قد بدا مشوهاً، وتحولاً غير مدروس، مما انعكس على عملية التنمية التي بدت وكأنها غائبة في العراق.

2. الحكومات العراقية المتعاقبة

في ظل غياب الإحصائيات الدقيقة التي توفر فرصاً للتقييم الدقيق للقطاعات الاقتصادية الرئيسة وهي القطاع الزراعي الذي يعد أحد أهم القطاعات في الاقتصاد العراقي لما يمتلكه العراق من مساحات زراعية واسعة، وما يوفره من فرص عمل لشريحة كبيرة من القوى العاملة العراقية، فقد واجه هذا القطاع العديد من الصعوبات والمعوقات التي حالت دون تطويره والنهوض بواقعه، حيث هناك قلة في التخصيصات المالية والاستثمارية، مما انعكس على ضآلة وتدني مستوياته الإنتاجية، حتى أصبح غير قادر على تلبية الحاجات الضرورية للبلد، ولمواجهة هذه المشكلة تم اعتماد الاستيراد الكبير والضخم للمنتجات الزراعية، النباتية والحيوانية، من الدول المجاورة وغير المجاورة وخاصة للقطاع الخاص عن طريق فتح الحدود لتسهيل إجراءات الاستيراد.

ويبدو أن الحكومات المتعاقبة، بقدر ما انصرفت الى الجانب الأمني، وهو جانب مهم، لم تستفد من الإمكانيات والمزايا المتوفرة في القطاع الزراعي.

أما القطاع الصناعي فهو الآخر لم يسلم من التدمير الكبير نتيجة العمليات العسكرية وما تبعها بعد ذلك من عمليات السلب والنهب والتدمير المنهجي الذي لم يبق على ما تبقى من هذا القطاع الحيوي. واذا حاولنا تلمس ما جرى تخصيصه في الموازنات المالية التي بدأت عام 2005، نجدها ضئيلة بحيث تسببت في إضعافه، مساهمته في النشاط الاقتصادي للبلد بصورة عامة [31].

واذا تعرضنا الى القطاع التجاري فسوف نجده غائباً تماماً، فلم يعد للعراق أي قطاع تجاري يشار اليه باستثناء مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي

الإجمالي، ونحن اذ نجد أن الإدارات الحكومية تعتمد بشكل كامل على القطاع النفطي، وهو بذلك يشكل المصدر الوحيد، باعتبار أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي في العالم من النفط، كما تشير التوقعات أن يكون لدى العراق أكبر منابع نفطية مخزونة في العالم، وهكذا أصبح الاقتصاد العراقي يقوم بالأساس على النفط الذي يمثل المصدر الرئيس لتمويل مشاريعه التنموية.

نخلص الى أن الإدارات التي توالت على حكم العراق بعد احتلاله عام 2003، ابتداءً من الإدارة المدنية لسلطة الائتلاف وانتهاءاً بآخر حكومة تم تشكيلها، قد اخفقت في إدارة شؤون العراق سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فبسبب عدم استطاعتها إدارة الوضع السياسي بصورة صحيحة قد تزايدت الأزمات السياسية وشاع عدم الاستقرار. أما على الجانب الاقتصادي فقد استمر الإخفاق شأنه في ذلك شأن الجانب السياسي، اذ لم تستطع الإدارات الحكومية أن تستفيد من الإمكانيات المتاحة والمتوفرة في العراق، واستمرت باعتمادها على الثروة النفطية التي ربما لا تستطيع أن توفر الجزء الأكبر من احتياجات الشعب العراقي بسبب استمرار العمليات الإرهابية التي تستهدف هذا القطاع، كما أنها ثروة ناضبة لذلك لا يمكن الاعتماد عليها والركون اليها، هذا إضافة الى الإهمال الواضح للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي، الى جانب غياب النشاط التجاري، فالواقع أن هذه الإدارات لم تستطع أن توفر الحلول الناجزة للنهوض بهذه القطاعات، الأمر الذي جعل وضع التنمية في العراق يسير نحو مصير مجهول، لذا فأن واقع الحال يتطلب مراجعة دقيقة.

انعكاس الفساد المالي والإداري على التنمية في العراق بعد عام 2003.

تطرقنا في الفقرة ثالثاً من المبحث الأول الى أسباب الفساد بصورة عامة، والآن نعود الى تحديد الأسباب التي أدت الى انتشار الفساد في العراق بعد عام 2003، ثم نبين انعكاسه على التنمية في العراق.

أولاً: أسباب الفساد في العراق

يمكن تحديد أهم الأسباب التي أدت الى انتشار الفساد في العراق بعد عام 2003 فيما يلي:-

1. انهيار المؤسسات والكيانات التي كانت قائمة قبل عام 2003، وتشكيل بديلات عنها بعد عام 2003 تفتقر غالبية عناصرها الى الخبرة في مجالات تخصصاتها.
2. غياب دولة المؤسسات الدستورية والقانونية والسياسية.
3. غياب النزاهة في القيادات الإدارية الممسكة بالسلطة وعدم قدرتها على تحمل المسؤولية.
4. غياب عامل الكفاءة والخبرة للتعيين في مواقع المسؤولية الأمامية في الدولة واعتماد الولاء والارتباط الحزبي والصلة القرابية في التعيين.
5. ضعف الشفافية والمساءلة.
6. نقص التدريب وبرامج التطوير الوظيفي.
7. عدم توفر قاعدة معلومات من شأنها المساعدة في توفير الآليات الفاعلة في تحديد مواطن الفساد ومظاهره.
8. ضعف أجهزة الرقابة الداخلية وارتباطها بالمؤسسة المعنية ذاتها، إضافة الى تعدد الدوائر الرقابية والتضارب بين صلاحياتها.
9. إرث الحروب والحصار لمرحلة ما قبل عام 2003 من العوز والحاجة والفقر والخوف من المجهول القادم.
10. ضعف الوازع الديني والرادع القانوني وضعف النظام القضائي الذي يعتمد بعض التشريعات والقوانين للمرحلة ما قبل التغيير والتي تسهم في توفير بيئة خصبة للفساد.

11. تدهور النظم الإدارية في معظم مؤسسات الدولة.
12. ضعف ومحدودية دور وسائل الأعلام ومنظمات المجتمع المدني في التصدي لظاهرة الفساد ومكافحتها، ومتابعة الأداء الحكومي في التعاطي معها.
13. ظهور طبقة جديدة من أصحاب رؤوس الأموال، وخاصة تلك التي تركزت في قطاعي المقاولات والتجارة.
14. ضعف مسائلة ومحاسبة المفسدين، والخوف من انتقام العصابات والمليشيات التي ترتبط بالمفسدين وتحميهم.
15. ضعف النظم القيمية والأخلاقية في التنشئة الأسرية.

ثانياً: انعكاس الفساد على التنمية في العراق بعد عام 2003

مثلت التنمية في العراق بعد التغيير السياسي الذي حصل عام 2003، إشكالية رئيسة بالنسبة للحكومات العراقية المتعاقبة وذلك بسبب تفاقم ظاهرة الفساد بشكل كبير وخطير، والتي كان لها انعكاس واضح على مسيرة التنمية التي دخلت في منعطف حرج ربما يسوء كثيراً عن السنوات السابقة لمرحلة التغيير. ويمكن تلمس هذا الانعكاس في المظاهر التالية:-

1. اختزال عملية التنمية وتغييبها في إطار توفير الخدمات العامة، حيث لم تأخذ مكانها في المناخ السياسي الجديد باعتبارها أولوية بعد أن زاحمتها قضايا أخرى طغت على المشهد القائم. وعلى الرغم من أن النيات المعلنة، سواء من قبل الإدارة الأمريكية التي تولت حكم العراق لمدة ناهزت العام أو من خلال الحكومات العراقية المتعاقبة، كانت تبشر بإعادة أعمار العراق وأحداث تنمية شاملة وفق برنامج دولي على غرار سوابق تاريخية تستلهم إرثها من التجربتين اليابانية والألمانية الا أن الأحداث التي أعقبت التغيير السياسي غيرت هذا التوجه بسبب من حالة التدهور الأمني، وبروز الصراعات السياسية الكامنة بين أطراف العملية السياسية، وتحول الأمر الى احتقان طائفي بحيث

أصبحت مسألة التنمية غير واردة في البرنامج الحكومي، أو أنها تحولت الى مجرد إنجاز خدمات ضئيلة كأحد سياسات المجالس المحلية. بمعنى آخر أن التنمية كبرنامج مخطط له وفق منظور زمني معين لأحداث التغيير في الواقع الاجتماعي والاقتصادي كأحد سياسات الدولة المركزية العليا قد جرى تغييبها لصالح أولوية الأمن التي استنزفت جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة خلال السنوات السابقة.

2. تبديد الأموال المخصصة لإعادة الأعمار سواء من قبل سلطات الائتلاف المؤقتة حيث تورطت في نشاطات الفساد من خلال قيامها بتبديد مليارات الدولارات من أموال النفط العراقية وذلك بإنفاقها على شكل رواتب ونفقات تشغيلية ورأسمالية ومشاريع إعادة أعمار وهمية. أو من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة حيث استفحلت شبكات الفساد مع ضعف السلطة المركزية في أدائها الإداري والرقابي، وتداخل أجهزة الأحزاب المختلفة مع أجهزة الدولة، وضعف الرقابة المالية والسياسية الأمر الذي أدى الى نشوء ما يشبه المافيات، وتجلى ذلك في الفضائح التي رافقت عقود التسلح وتجهيز معدات عسكرية، وعقود لوزارة التجارة، وعقود تجهيز مولدات كهربائية الى غير ذلك، مما تسبب في سرقة أموال الدولة من المصارف الحكومية ومن الدوائر المتعددة، وربما يكون البعض من هذه الأموال قد شكلت مصدراً مالياً مهماً لتمويل العمليات الإرهابية، اذ أن العديد من الأنشطة والعمليات التي قادتها الجماعات المسلحة كانت تعتمد على التمويل المتأتي من مصادر الفساد المالي، وبالأخص من خلال الفساد في القطاع النفطي، الذي يجري من تهريب النفط الذي يتورط فيه بعض المسؤولين العراقيين لتوفير الدعم المالي للمليشيات المسلحة [32].

3. تفاقم البطالة حيث ارتفعت نسبتها خلال عام واحد بعد الاحتلال بمعدل 2٪ عام 2003 الى 7٪ عام 2004 والتي جعلت من القاعدة الاجتماعية للعراق غامضة

وذات آثار سلبية على المستويين السياسي والاقتصادي. أما في عام 2006 فتشير تقديرات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر الى أن نسبة البطالة في العراق على مستوى القطاعين العام والخاص قد ارتفعت لتصل الى 75٪ الأمر الذي دفع هيئات الإغاثة الدولية الى توزيع حصص تموينية لأكثر من 400 ألف عائلة، وبواقع حقيقي يرجعه البعض الى أن هناك 12 مليون عراقي عاطل عن العمل في العراق [33]. وتشير تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي في أحدث إحصائيات لها في الأعوام 2006 و2007 الى أن معدل البطالة في العراق قد وصل الى 53٪، وتعد هذه الظاهرة أحد أهم عوامل التوترات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بسبب ما تعود به من آثار سلبية على شرائح واسعة من المجتمع العراقي [34].

نستنتج، في ضوء هذه المعدلات (سواء كانت حقيقية أو مبالغ فيها) أن البطالة قد استشرت بصورة كبيرة جداً بعد الاحتلال، وهذه المشكلة لها آثارها على طبيعة ازدياد مستوى الفقر في البلاد، خاصة بعد أثبتت سياسات الإدارة المؤقتة لسلطة الائتلاف والحكومات العراقية المتعاقبة عجزها أمام مواجهة هذه القضية المهمة التي يمكن أن نعزو اليها سبب عدم الاستقرار ولاسيما الأوضاع الأمنية.

4. هجرة الأموال العراقية الى الخارج نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي حيث انتشرت في البلدان المجاورة للعراق وبالأخص في الأردن وسوريا وأيضاً مصر نظراً لتوفر متطلبات الأمن والاستقرار. وكانت النتيجة أن أسهمت الأموال العراقية المهاجرة في إنعاش الاقتصاد في هذه الدول بدلاً من توظيفها للأغراض التنموية في العراق.

5. ضعف رأس المال الوطني في المشاركة التنموية الذي يتطلب إعادة شاملة وجذرية لمجمل مفاصل القطاعات الاقتصادية والمالية والإدارية التي تعرضت الى ضعف الأداء وتفشي الفساد المالي والإداري. فواقع الحال يتطلب تفعيل دور القطاع الخاص بغية جعله مشاركاً إستراتيجياً في الاقتصاد العراقي

وذلك من خلال إصدار القوانين والتشريعات والضوابط التي تتلائم مع الواقع الاقتصادي العراقي الراهن.

6. عدم الاستقرار السياسي الذي أدى الى تعطيل عملية التنمية وبالتالي حرمان فئات اجتماعية كثيرة من العمل، فالفساد المالي والإداري هو أحد الأسباب الرئيسة في تفاقم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق. وقد تبدو عوامل عدم الاستقرار السياسي في العراق ليست ذات علاقة مباشرة بالتنمية مثل إشكالية الوحدة الوطنية، وغياب النضج المؤسساتي، وتغلغل النفوذ الطائفي والمليشيات في تركيبة المؤسسات الأمنية، ومواقف القبول والرفض للوجود الأجنبي، إضافة الى التدخلات الخارجية- الإقليمية والدولية- ولكنها يقيناً ذات انعكاسات على عملية التنمية، حيث تبدو واضحة في تأثيرتها من خلال مظاهر عدم الاستقرار هذا، التي تتمثل بواقع الخلافات السياسية بين القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، والمواقف المتباينة من الفيدرالية، والمواقف من المحاصصة الطائفية والمذهبية والعرقية، والخلافات التي تظهر بين الحين والآخر بين حكومة إقليم كردستان العراق والسلطة المركزية، والخلافات حول إشكالية الدستور، ولا شك أن جميع هذه المظاهر تسهم في إعاقة عملية التنمية.

الخاتمة

يعد الفساد المالي والإداري في المرحلة الراهنة، وكما هو معروف من قبل الجميع، ظاهرة عالمية ومشكلة تتواجد في جميع الدول، لكن الضرر الذي يلحقه الفساد في دولة ما قد يختلف في مستواه عن دولة أخرى، وغالباً ما ينتشر الفساد وتبرز مشاكله بحدة أثناء المراحل الانتقالية التي تمر بها الدول، حيث تكون الأولوية القصوى فيها للقضايا ذات العلاقة المباشرة بإدارة الحكم وتوفير مستلزمات الاستقرار، بينما تغيب فيها روح المواطنة وتنعدم سيادة القانون، وتصبح المناصب والمواقع الحكومية والوظيفية العليا مصادر لجمع الثروات الطائلة دون مراعاة للمصلحة العامة.

وغالباً ما تنخفض مستويات الفساد في النظم السياسية التي يكون فيها للسلطات العامة- التشريعية والتنفيذية والقضائية- آليات فعالة لمنع وكشف سلوكيات الفساد، في حين تزداد تلك المستويات حيثما تضعف هذه الآليات المؤسسية أو عندما لا يجري استعمالها وتفعيلها.

الى جانب ذلك تقوم الدول التي يكثر فيها الفساد، من أجل الحد منه وتطويقه، بوضع إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد تمثل خطة عمل على أساس من رؤية شاملة ومن إدراك عميق لكافة العوامل والظروف التي تحيط ببيئة العمل وأوجه الفساد في كافة القطاعات من خلال مسح شامل واستقراء واسع لكل ظواهر الفساد الواقعة فعلاً والمحتملة الوقوع على مستوى كل قطاع من القطاعات.

والعراق في الواقع لا يختلف عن غيره من هذه البلدان التي تعاني من الفساد، حيث يتواجد الفساد بكافة مظاهره في العراق منذ تشكيل دولته عام 1921، غير أن ما تفرد به العراق يتمثل بتفاقم ظاهرة الفساد بعد التغيير عام2003.

ولأن التنمية تعد قضية مركزية ومسألة بالغة الأهمية تبرز وتفرض نفسها باعتبارها المسألة الأكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر، والتي تتطلب حلولاً عاجلة وشاملة لما لها من أهمية بالنسبة للبلد، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، لكي تأخذ الدولة مكانتها اللائقة والفاعلة في النظام الدولي. ونظراً لانعكاس الفساد على التنمية في العراق بعد عام 2003 لذلك سارع الى وضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2010- 2014 وقام بتشكيل المجلس المشترك لمكافحة الفساد، الذي تأسس برئاسة السيد الأمين العام لمجلس الوزراء وعضوية رؤساء كل من مجلس القضاء الأعلى وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ومنسق السيد رئيس الوزراء للشؤون الرقابية وممثل عن المفتشين العموميين، وكانت النتيجة أن جاء العراق في المرتبة الرابعة من قائمة الدول التي يتواجد فيها الفساد وفقاً للتقرير السنوي لمنظمة الشفافية للفساد. وهو إنجاز لابد أن يشار له.

بقي القول أنه مهما تعددت الرؤى حول الفساد ولاسيما في مظهره المالي، وذلك بربطه بغريزة النفس البشرية ليصبح الغاية المثلى، وما يترتب عليها من الاندفاع الى الانحراف، ويكون معناه ورمزه السايكولوجي الإحساس بالأمن والشعور بالقوة والإحساس بالحرية، الى غير ذلك فأنه يبقى ظاهرة ومشكلة لها خطورتها وآثارها السلبية المدمرة، تحتاج الى الجهود الخيرة والنبيلة والوقت الطويل للحد منها دون إمكانية اجتثاثها بالشكل النهائي.

الهوامش

---

[1] ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري (ت 711هت)، لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ج20، باب فسد.

[2] نقلاً عن حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، كانون الأول 2004، ص85.

[3] الدكتور سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي: دراسة في إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية، بغداد، 2008، ص20.

[4]سعد عمر عبد الرحمن، الإسلام ومعالجة الفساد الإداري، مجلة الرسالة الإسلامية، ديوان الوقف السني، العدد 284، السنة 2007، ص28.

[5]سورة البقرة، الآيات 11-12.

[6]سورة البقرة، الآية 2-5.

[7]مازن رسول محمد، في قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة، مجلة النبأ، العدد 80، السنة الحادية عشرة، كانون الثاني 2006، ص175.

[8]المصدر نفسه، 173.

[9]جريدة الصباح، العدد 1004، في 2006/12/19، ملحق العدد "ديمقراطية ومجتمع مدني".

[10]الدكتور سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي، مصدر سلبق ذكره، ص25.

[11]المصدر نفسه، ص22.

[12]مازن رسول محمد، في قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة، مصدر سابق ذكره، ص175.

وتجدر الإشارة الى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2004 هي من الاتفاقيات ذات التأثير المباشر لمكافحة الفساد، حيث أكدت ديباجتها على تعزيز ثقافة نبذ الفساد، كما أكدت المادة (1) منها على الترويج لثقافة مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ التعاون الدولي لمواجهة الفساد. كما نصت المادة (10/ح) من الاتفاقية على نشر معلومات يمكن أن تضم تقارير دورية على مخاطر الفساد في إدارتها العمومية.

وأكدت الاتفاقية في المادة (1/43) على مبدأ الأعلام العالمي لمناهضة الفساد يفضي الى تحقيق مبدأ التعاون الدولي ما بين الدول في المسائل الجنائية والمدنية والتجارية المتعلقة بالفساد وتشجيع عقد الاتفاقيات لتسليم المجرمين.

كما أنها تثقف باتجاه تحقيق عملية المساعدة القانونية بين الدول في سبيل مكافحة الفساد. وكذلك في مجال تنفيذ القوانين عبر الحدود الدولية وتعقب الجناة لتطبيقها عليهم، كما تقضي بمتابعة حركة العائدات الجرمية عبر الحدود.

وبالنتيجة تهدف الاتفاقية الى إشاعة ثقافة مكافحة الفساد عبر الحدود وضمان عودة العائدات المستحصلة عن الفساد الى دولها.

يراجع المواد (6)، (48)، (54)، (55) من نفس الاتفاقية هذا وقد انظم العراق الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2004، بموجب قانون رقم 35 لسنة 2007.

[13]نقلاً عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، تحقيق أهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، كانون الأول 2008، ص8.

[14]حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مصدر سابق ذكره، ص85.

[15]طارق عبد رسول تقي، استقلالية القضاء ومكافحة الفساد السياسي والإداري والمالي، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة، السنة الأولى، حزيران 2010، العدد الثاني، ص7.

[16]المصدر نفسه، ص ص2-20.

[17]نقلاً عن: مازن زاير جاسم اللامي، الفساد بين الشفافية والاستبداد، بغداد، الطبعة الأولى 2007، ص7.

[18]يذهب "صموئيل هنتيغتون" في إحدى طروحاته، الى أن الفساد يجنب النظام السياسي ويلات الانقلابات والأزمات لأن الفساد يوجد طبقة من المفسدين يعملون على حماية النظام، وينجم عن ذلك حدوث الاستقرار اللازم الذي هو لازم للمفسدين.

المصدر نفسه، ص18.

[19]الدكتور سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي، مصدر سابق ذكره، ص21.

[20]المصدر نفسه، ص51.

[21]نقلاً عن: تقي نصر فرج، مكافحة الفساد الإداري... أين وكيف؟ ذكره: الدكتورة إسراء علاء الدين نوري و م.م. حازم صباح، دور وسائل الأعلام في مكافحة الفساد (دراسة حالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، مصدر سابق ذكره، ص157.

[22]ومن زاوية سايكوجية تتعلق بعلم النفس يكون حب المال دافعاً للانحراف وعليه تدور صفات البخل والإسراف والتبذير، وتدور حوله قضية الحسد والغيرة والحقد والجريمة. ويرى علماء التحليل النفسي أن المال له معان ورموز سايكولوجية أهمها الإحساس بالأمن والشعور بالقوة والإحساس بالحرية. وحب المال قد يكون له قيمة نفسية واجتماعية ضمن حدود موضوع الفساد فيما يخص شهوة النفس وحب المال.

للمزيد من التفاصيل ينظر: طارق عبد رسول تقي، استقلالية القضاء ومكافحة الفساد السياسي والإداري والمالي، مصدر سابق ذكره، ص ص10-11.

[23]وبالنظر لأهمية القضاء واستقلاليته في حسم جرائم الفساد السياسي والإداري والمالي فقد نصت المادة (11) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2004 على (نظراً لأهمية استقلالية القضاء وما له من دور حاسم في مكافحة الفساد تتخذ كل دولة طرق ووفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني ودون المساس باستقلالية القضاء تدابير لتدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي ويجوز أن تشمل تلك التدابير قواعد بشأن سلوك أعضاء الضبط القضائي).

نقلاً عن: مازن زاير جاسم اللامي، الفساد بين الشفافية والاستبداد، مصدر سابق ذكره، ص20.

[24]طارق عبد رسول تقي، استقلالية القضاء ومكافحة الفساد السياسي والإداري والمالي، مصدر سابق ذكره، ص20.

كذلك: عصام نعمة إسماعيل، محاكمة الوزراء بين القضاء العدلي والقضاء السياسي، منشورات الجلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى 2006، ص ص427-428.

[25]الدكتورة إسراء علاء الدين نوري وم.م. حازم صباح، دور وسائل الأعلام في مكافحة الفساد، مصدر سابق ذكره، ص158.

[26]حنا بطاطو، العراق (الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار)، الكتاب الثالث، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثانية 1999، ص119.

[27]فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، سلسلة مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1995، ص ص105-106.

كذلك:

- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي (علاقات التفاعل والصراع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص189.
- ضرغام الشلاه، مشروعية أعمال الإدارة في عهد حزب البعث، مجلة دراسات قانونية وسياسية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، الأخيرون- فرنسا، العد التجريبي، كانون الثاني 2004، ص ص85-86.

[28]مهدي الحافظ، الإصلاحات الاقتصادية في العراق، المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي، بغداد، العدد 9، آذار 2006، ص3.

[29]ناهدة عزيز محمد الخفاجي، اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وأثرها على التنمية الاقتصادية للمدة (1980-2000) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005، ص ص80-81.

[30]ربيع كسروان، إحصاءات الأمن والمقاومة وإعادة الأعمار في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 312، شباط 2005، ص232. وفي هذا الصدد أثار تقرير رئيس منظمة الشفافية الدولية (بيتر أيجن) لعام 2005- 2006، أن أغلب الأموال المتوقع إنفاقها في عملتي الشراء والبيع لم يتم إنفاقها بعد أو أنها أنفقت في مشاريع لا تمت للأعمار بأي صلة، واذا لم تتخذ خطوات سريعة للحيلولة دون تفاقم الوضع سيصبح العراق عندئذ أكبر فضيحة فساد في تاريخ.

ينظر: البيان الصحفي لرئيس منظمة الشفافية الدولية (بيتر أيجن).

[31]المصدر نفسه، ص233.

[32]مجلة المستقبل العربي، العد 345، السنة 30، تشرين الثاني 2007، ص92.

[33]ينظر تقديرات الصليب الأحمر للبطالة في العراق، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت www.awsat.com/25/10/2006.

وتقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت: www.aslsabah.com/6/5/2006.

[34] المصدر نفسه.